مجلـــة العلـــوم التربـــوية والدراســـات الإنســـانيـــة
Humanities and Educational Sciences Journal
ISSN: 2709-0302 (online)
ISSN: 2617-5908 (print)

المسار الاجتماعي لإعادة الإعمار في اليمن: استراتيجية مقترحة لمعالجة آثار النزاع (2015-2024)(*)

الباحث/ كهلان عبدالعزيز الشجاع
ماجستير في التنمية الدولية
مركز أبحاث ودراسات النوع الاجتماعي والتنمية
جامعة صنعاء - اليمن
kahlanalshujaa8@gmail.com

تم المشاركة بهذا البحث في المؤتمر الاقتصادي الأول "الوضع الاقتصادي وفرص التعافي" كلية العلوم الإدارية - جامعة تعز خلال الفترة من (15-17) اكتوبر (2024م)

*) تاريخ تسليم البحث 1/5/2025 تاريخ قبوله للنشر 2/9/2025
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

المسار الاجتماعي لإعادة الإعمار في اليمن: استراتيجية مقترحة لمعالجة آثار النزاع (2015-2024)

الباحث/كهلان عبدالعزيز الشجاع
ماجستير في التنمية الدولية
مركز أبحاث ودراسات النوع الاجتماعي والتنمية
جامعة صنعاء - اليمن

الملخص

تؤثر النزاعات سلبيا على النسيج الاجتماعي لأي مجتمع، إذ يمتد أثرها إلى بنية العلاقات الاجتماعية، مما يضعف الثقة بين الأفراد والجماعات، ويعيد إنتاج الهويات الانقسامية وما دون الوطنية. وهو ما يتطلب مقاربة متعددة المستويات عند معالجة آثار النزاع، تشمل ترميم النسيج الاجتماعي واستعادة الثقة وتعزيز التماسك المجتمعي في سبيل بناء سلام حقيقي ودائم. وانطلاقا من ذلك، يركز البحث الحالي على مقاربة إعادة الإعمار من زاوية اجتماعية تعنى بإعادة بناء الثقة وترميم النسيج الاجتماعي وتعزيز التماسك المجتمعي في اليمن. استنادًا إلى منهجية نوعية استخدمت كإطار لتحليل الوضع الاجتماعي الراهن، من خلال مقابلات مقننة مع عينة قصدية تكونت من خمسة عشر مشاركًا ومشاركة، شملت فاعلين مجتمعيين وعاملين في منظمات غير حكومية على صلة مباشرة بالوضع الاجتماعي الراهن وآثار الحرب على المجتمع، من ست محافظات رئيسية (صنعاء، عدن، حضرموت، المهرة، مأرب، أبين)، وأجريت خلال يوليو 2024، باستخدام دليل مقابلات مفتوحة.

أظهرت النتائج أن الحرب أضعفت الروابط الاجتماعية والأسرية، وأسهمت في تصاعد النزاعات البينية على الموارد، وعودة الهويات ما دون الوطنية كآليات بديلة للأمان والحماية في ظل غياب الدولة، فضلًا عن موجات النزوح التي خلقت توترات بين النازحين والمجتمعات المضيفة، وتزايد مظاهر التفكك الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي. كما أظهرت النتائج تغير أدوار المؤسسات التقليدية كالقبيلة والعشيرة، التي تولت مهام الحماية وحل النزاعات، مما زاد من مظاهر وممارسات تهميش المؤسسات الرسمية. وفي ضوء هذه النتائج، تم تحديد الأولويات الملحة لتشمل: تعزيز التماسك الاجتماعي وبناء الثقة بين مكونات المجتمع، والتركيز على تمكين ودعم الأسرة، ومعالجة آثار النزوح من خلال توفير الخدمات الأساسية وبرامج الدعم النفسي والاجتماعي. وانطلاقًا من هذه الأولويات، اقترح البحث استراتيجية متكاملة لإعادة الإعمار، بالاستناد إلى أهداف التنمية المستدامة، ومراعاة الخصوصية المحلية، ومشاركة مختلف فئات ومكونات المجتمع.

الكلمات المفتاحية: إعادة الإعمار، النسيج الاجتماعي، التماسك المجتمعي، النزاع.

The Social Path to Reconstruction in Yemen: A Proposed Strategy for Addressing the Impacts of the Conflict (2015–2024)

Kahlan Abdulaziz Al-Shugaa
Master's degree in international development,
Centre for Gender and Development Research and Studies,
Sana'a University - Yemen

Abstract

The present study focuses on the social dimension of reconstruction, with particular attention to rebuilding trust, repairing the social fabric, and fostering social cohesion in Yemen. The research adopts a qualitative methodology as the main framework for analyzing the current social situation. Data were collected through semi-structured interviews with a purposive sample of fifteen participants (community actors and staff members of non-governmental organizations directly engaged with the social context and the consequences of the war) drawn from six key governorates (Sana'a, Aden, Hadramawt, al-Mahra, Marib, and Abyan). These interviews were conducted during July 2024 using an open-ended interview guide.

The findings reveal that the war in Yemen has severely damaged the social fabric, leading to the deterioration of social relations and the rise of intra-community conflicts. The conflict has also revived sub-national identities, such as tribal and regional affiliations, further dividing communities and weakening social cohesion. Additionally, displacement and worsening economic, social, and psychological conditions have exacerbated family disintegration and increased domestic and gender-based violence, resulting in a decline in family and community cohesion. This decline has fueled the rise of negative phenomena such as child marriage and child recruitment.

To address these impacts, the research identifies urgent priorities for social reconstruction, including strengthening social cohesion, building trust within communities, empowering families, and addressing displacement effects through basic services and psychosocial support. A sustainable reconstruction strategy is proposed, emphasizing the need to monitor policy implementation, allocate resources effectively, rehabilitate social infrastructure, and ensure the continuity of educational activities in affected communities.

Keywords: Reconstruction, Social Fabric, Social Cohesion, Conflict.

مقدمة البحث:

يعد المجتمع اليمني من المجتمعات التي شهدت صراعات ونزاعات عديدة عبر فترات ومراحل تاريخية مختلفة، وقد ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في حدوث تصدع اجتماعي وتمزق للنسيج المجتمعي الذي كان يشهد بعض التعافي وقدرًا من التماسك في فترات الاستقرار السياسي القليلة والقصيرة (عاطف، 2015، 32).

وخلال العقود الثلاثة الأخيرة شهدت اليمن العديد من النزاعات المسلحة ابتداء بحرب صيف (1994م)، ومرورًا بحروب صعدة والحرب مع القاعدة في مناطق مختلفة، وانتهاء بالنزاع الراهن والمستمر منذ مارس (2015م)، وقد أثرت هذه النزاعات بشكل مباشر وغير مباشر على النسيج الاجتماعي والتماسك المجتمعي، وبلغ هذا التأثير ذروته خلال النزاع الحالي الذي امتد زمنيًا لما يقارب العقد حتى الآن، وامتد جغرافيا ليشمل مختلف الجغرافيا اليمنية.

وتشير الزوبة (د. ت، 3) إلى أن تهتك النسيج الاجتماعي بسبب الحرب، يعرض النساء لضغوط صحية ونفسية، وازدياد حالات الطلاق والتفكك الأسري وزواج الصغيرات، حيث يتسبب تهتك النسيج الاجتماعي في زيادة نسبة نزوح العائلات والطلاق، ونتيجة لذلك تلجأ الأسر للتخلص من عبأ الفتيات بتزويجهن، ولم يقتصر أثر هذا النزاع على الانقسامات المجتمعية، والفرز السكاني الذي ولد حالة من الانكفاء المناطقي والطائفي، والذي ساعد على انحسار الهوية الوطنية وبروز هويات تفكيكية محلية وطائفية ومناطقية فحسب، بل تعدى ذلك إلى بروز الظواهر العصبية وتصعيد حالة العداء بين الجماعات التي تغذي مشاعر الانتماء إلى المنطقة أو الطائفة على حساب الانتماء الوطني في ظل تراجع دور شبكات الحماية الاجتماعية من تعليم وصحة (غانم، 2019، 8-11).

ويؤكد الحاج (2022، 13-14) زيادة انتشار النزاعات البينية داخل المجتمعات المحلية (نزاعات الموارد والمصالح)، وتوسع انتشار ظاهرة الثأر، والعنف الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي نتيجة لغياب الدولة ومؤسسات إنفاذ القانون، وتفكك الروابط الأسرية والمجتمعية خلال سنوات الحرب.

وفي ظل هذا الوضع، تبرز أهمية إعادة بناء النسيج الاجتماعي، وضرورة معالجة الآثار السلبية التي خلفها النزاع في الجانب الاجتماعي، ويتناول هذا البحث مسار إعادة الإعمار الاجتماعي في اليمن، مسلطًا الضوء على أهمية إعادة بناء النسيج الاجتماعي المتصدع، وتعزيز التماسك الاجتماعي، ومعالجة التحديات الاجتماعية الناجمة عن الحرب، من خلال تحليل آثار النزاع على النسيج الاجتماعي، وذلك بهدف تقديم رؤى واستراتيجيات تسهم في دعم المسار الاجتماعي لإعادة الإعمار في اليمن، من خلال مقاربة شاملة تأخذ في الاعتبار التعقيدات الاجتماعية والثقافية للمجتمع.

مشكلة البحث:

خلفت الحرب المستمرة في اليمن منذ قرابة عشرة سنوات آثارًا سلبية مختلفة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛ ونتيجة لذلك يواجه اليمن العديد من التحديات على المستوى الاجتماعي، الأمر الذي يستدعي تحديدها ومعالجتها في إطار برنامج إعادة الإعمار، حيث إن إعادة الإعمار لا تقتصر على إعادة بناء المباني والمرافق، بل تشمل إعادة بناء النسيج الاجتماعي، والبنية الاقتصادية والسياسية للمجتمع، وتعد إعادة

بناء النسيج الاجتماعي، ومعالجة الآثار السلبية للنزاع في المجتمع، ركيزة أساسية لتحقيق السلام المستدام والتنمية في أي بلد، فإعادة الإعمار بوصفها عملية تهدف إلى ترسيخ السلام، ومعالجة الآثار التي خلفها النزاع؛ تتطلب العمل في مسارات متعددة سياسيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا ضمن إطار أو استراتيجية تنموية متكاملة، تعمل على جبر الضرر ومعالجة الاختلالات التي تسببت في نشوب النزاع والآثار الناتجة عنه، وتتمثل مشكلة هذا البحث في الحاجة إلى تحديد أولويات إعادة الإعمار في المسار الاجتماعي، واقتراح استراتيجية مستدامة لمعالجة آثار الحرب على المجتمع.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث بشكل رئيسي إلى معرفة وتحديد استراتيجيات إعادة الإعمار للمسار الاجتماعي في اليمن، وتنبثق من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

1- التعرف على أثر الحرب/ النزاع الراهن على المجتمع اليمني.

2- تحديد أولويات إعادة الإعمار على المستوى الاجتماعي.

3- اقتراح استراتيجية مستدامة لمعالجة الآثار التي خلفها النزاع ضمن خطة إعادة الإعمار.

أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهميته من حقيقة الوضع الاجتماعي الهش والمنقسم الذي تعيشه اليمن، في ظل ضعف وتراجع دور مؤسسات الدولة، وظهور النزعات الجهوية والمناطقية والطائفية بشكل كبير، الأمر الذي يستدعي الدراسة والبحث لمعرفة الأسس والأساليب السليمة لمعالجة هذه الآثار والظواهر السلبية، ويمكن بلورة أهمية البحث فيما يلي:

1- الدور الهام الذي يلعبه المسار الاجتماعي في تحقيق السلام، وإعادة الإعمار على المستوى الاقتصادي والسياسي والبشري.

2- ضرورة فهم انعكاسات النزاع على الوضع الاجتماعي، ومعرفة الآثار الناتجة عن ذلك قبل البدء في مرحلة إعادة الإعمار.

3- الحاجة التنموية والاجتماعية لإصلاح وتطبيع الوضع الاجتماعي، وإعادة بناء العلاقات داخل المجتمع وبين المجتمع ومؤسسات الدولة.

4- المساهمة التي قد يقدمها البحث في وضع المقترحات والتصورات المناسبة للتعامل مع المشاكل والتحديات الاجتماعية الراهنة.

المفاهيم:

النسيج الاجتماعي (Social fabric):

تعود جذور مفهوم النسيج الاجتماعي أو التماسك الاجتماعي إلى عالم الاجتماع إميل دوركايم (1933)، الذي نُشر في الأصل في عام (1893)، إلا أنه لم يكتسب أهمية حتى أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وفعل ذلك في البداية بشكل أساسي في دوائر السياسة (Fiedler & Rohles, 2021, 3).

ويشير Leininger et al. (2021, 5) إلى أن التماسك الاجتماعي يعبّر عن طبيعة العلاقات بين الأفراد والجماعات (أفقيًا)، وكذلك علاقة الأفراد والجماعات بالدولة (رأسيًا)، ويتجسد في ثلاث سمات رئيسية: الثقة المتبادلة، والهوية المشتركة التي تستوعب مختلف الهويات الفرعية، والتعاون الموجَّه نحو تحقيق الصالح العام.

وبحسب Schiefer & van der Noll (2017) يشمل مفهوم التماسك الاجتماعي ثلاث مكونات مركزية هي: العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وبين المجموعات، والتي تشمل أيضًا الثقة بين أفراد المجتمع والثقة تجاه المؤسسات؛ والانتماء إلى الكيان الاجتماعي والشعور بالانتماء إليه، مثل مجموعة أو بلد؛ والتوجه نحو الصالح العام.

وهو مفهوم يشير إلى الروابط والعلاقات الاجتماعية التي تجمع الأفراد والجماعات في مجتمع معين، يتضمن هذا المفهوم شبكة العلاقات المتداخلة بين الأفراد، مثل العلاقات الأسرية، والصداقات، والتفاعلات المجتمعية التي تشكل البنية الاجتماعية للمجتمع، ويعكس النسيج الاجتماعي مستوى التماسك الاجتماعي ومدى التعاون والثقة المتبادلة بين الأفراد والجماعات، كما يعكس قدرة المجتمع على الصمود في وجه التحديات والأزمات، حيث يعتبر الأساس لاستقرار المجتمع (عبد القادر، 2017).

من خلال ما سبق يمكن **تعريف النسيج الاجتماعي إجرائيًا** بأنه:

شبكة العلاقات والتفاعلات المتداخلة بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع اليمني، والتي تعكس مدى التماسك الاجتماعي، والثقة المتبادلة، والتعاون بين أفراد المجتمع، والتي تشمل العلاقات الأسرية، والروابط المجتمعية، والشبكات الاجتماعية التي تعزز التماسك الاجتماعي وتساهم في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع.

إعادة الإعمار (Reconstruction):

يعرف البنك الدولي إعادة الإعمار بعد الحرب بأنه: "إعادة بناء الإطار الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، وإعادة تهيئة الظروف المواتية لإقامة مجتمع يعمل في زمن السلم وخصوصًا الحكومة وسيادة القانون باعتبارهما العنصرين الرئيسيين لبناء هذا المجتمع" (سيروبتمويل، 2017، 2-3).

وتُعد إعادة الإعمار عملية سياسية واقتصادية تنطوي على إعادة بناء الدولة وإعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع بعد انتهاء الصراع، لذا، يعد التفاعل بين العوامل السياسية والاقتصادية أساسيًا لتحديد آفاق الاستقرار في مرحلة ما بعد الحرب (عادلي؛ آخرون، 2021، 7).

ويعرّفه الاتحاد الأفريقي (2006، 6) بأنه: مجموعة شاملة من الإجراءات الساعية إلى تلبية احتياجات الدول الخارجة من النزاعات بما في ذلك احتياجات السكان المتضررين والحيلولة دون تصاعد النزاعات وتفادي الانتكاس إلى العنف ومعالجة الأسباب الجذرية وتدعيم السلام المستدام، وتشمل أنشطة إعادة الإعمار كل من الأمن والمساعدات الإنسانية/ الطارئة، ونظام الحكم السياسي السليم، والعملية الاجتماعية – الاقتصادية لإعادة الإعمار، والتنمية وحقوق الإنسان، والعدالة والمصالحة، والمرأة والمساواة بين الجنسين.

ويتفق الباحثون المختصون بدراسات إعادة الإعمار في أغلب الأحيان على وصف إعادة الإعمار بأنه عملية متعددة الأوجه، تهدف إلى التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتهيئة الظروف للانتقال إلى سلام دائم، يمنع الانزلاق نحو هاوية الحرب مرة أخرى (طليس؛ حموم، 2020، 228).

ومما سبق، يمكن القول إن **المفهوم الإجرائي لإعادة الإعمار هو**: عملية إعادة بناء الهياكل الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، والتي تتضمن إعادة الإدماج، واستعادة النظام، ودعم عودة النازحين، وإصلاح وتعزيز دور المؤسسات الحكومية، واستعادة الاستقرار وتعزيز السلام.

المسار الاجتماعي لإعادة الإعمار في اليمن:

يعرّف هذا البحث **المسار الاجتماعي لإعادة الإعمار إجرائيًا** بأنه: عملية إعادة بناء النسيج الاجتماعي للمجتمع اليمني، والتي تهدف إلى معالجة آثار الحرب على المجتمع مثل إعادة دمج النازحين، وإعادة بناء الثقة بين مختلف مكونات المجتمع على المستوى الأفقي، وبين المجتمع والمؤسسات الرسمية على المستوى الرأسي، وتعزيز ودعم جهود السلام والتنمية المستدامة.

مراجعة الأدبيات:

تشير مراجعة الأدبيات السابقة المتعلقة بإعادة الإعمار الاجتماعي بعد النزاع، إلى تركيز الدراسات السابقة على دراسة آثار النزاعات على النسيج الاجتماعي والتماسك المجتمعي، وتحليل العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية التي تؤثر على نجاح جهود إعادة الإعمار، إضافة إلى التأكيد على أهمية الأمن، والثقة بالمؤسسات، والعدالة الانتقالية، والمشاركة المجتمعية، إلى جانب دور التنسيق بين الجهات المحلية والإقليمية والدولية لضمان استدامة وفاعلية إعادة الإعمار.

وقد قدمت دراسة العيسة (2021) نقدًا للنموذج السائد لإعادة إعمار الدول والمجتمعات في بيئات ما بعد الحرب (نموذج ألمانيا واليابان)، وناقشت إشكالية محاولة إسقاط هذا النموذج على بيئات مختلفة ثقافيًا وجيو سياسيًا كالعراق وأفغانستان، واليمن، وسوريا، وليبيا، وترى الدراسة أن نموذج إعادة إعمار ألمانيا واليابان نجح بسبب ظروف خاصة بالمحتوى الثقافي لكلا البلدين، والتقدير والفهم الغربي والأمريكي لهذا المحتوى، بينما فشل نموذج إعادة إعمار العراق وأفغانستان بسبب اختلاف المحتوى الثقافي لكلا البلدين واختلاف مصالح الدول الداعمة لمشروع إعادة الإعمار، ناقشت الدراسة أسباب فشل نماذج إعادة الإعمار في العراق وأفغانستان كنماذج لبيئة ما بعد الحرب، مقارنة بنموذج ألمانيا واليابان، وأظهرت النتائج فرص نجاح النموذج البديل (نموذج التنمية المستدامة) الذي ينظر إلى البعدين الأمني والاقتصادي بوصفها عوامل مساعدة لتحقيق التنمية المستدامة المرتكزة على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وخلصت الدراسة إلى أن ضمان الأمن لا يتم بتوقف الحرب فقط، بل أن تأمن الأجيال الحالية والأجيال القادمة على حياتها وبيئتها وفرص عملها.

على المستوى اليمني تطرقت دراسة زهران (2021) لتحديات وتعقيدات إعادة الإعمار في اليمن ممثلة بالأوضاع الإنسانية والحماية الاجتماعية ورأب الصدع للمكونات المجتمعية وسيادة القانون وإشراك الحكم المحلي، وأكدت على أهمية إعادة بناء الدولة، وإعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع بعد انتهاء الصراع، وأوصت بإنشاء هيئات ذات مصداقية لإنفاذ القانون وتعزيز أمن الأفراد وحماية الأملاك، إذ من شأن تلك التدابير أن تزيد احتمال تحقيق تعافٍ اقتصادي مستدام بعد الحرب يسهم في دفع وإحكام عملية إعادة الإعمار.

وفي سياق دراسته للنزاعات الداخلية وسياسات إعادة الإعمار في الدول العربية يشير (البصراتي، 2019) إلى أن التعرض للعنف يمكن أن يقلل الثقة بالمؤسسات السياسية التي تفشل في ضمان الأمن العام وصيانة الحريات وأيضًا تؤدى لخفض نسب المشاركة في الحياة الاجتماعية، وقد تناولت الدراسة مسببات النزاعات الداخلية، والآثار المترتبة عليها، فمن الناحية السياسية يترتب عليها اسقاط وترهل الهياكل البنيوية للنظام السياسي من الدستور والسلطات الموجودة في الدولة، حتى المكونات غير الرسمية للنظام السياسي، وهو الأمر الذي يؤدى إلى عدم الاستقرار المجتمعي وإشاعة الفوضى، ومن الناحية الاجتماعية والإنسانية تتسبب في نزوح أعداد كبيرة من السكان بعيدًا عن أماكن النزاعات وأيضًا الآثار الاقتصادية التي تشمل البطالة وفقد الوظائف وانهيار العملة المحلية، وأكدت الدراسة على أن إعادة الإعمار عملية متشابكة لا تتوقف على مسار واحد فقط، بل تتداخل عدة مسارات مع بعضها البعض، من أجل تحقيق العدالة الانتقالية وصولًا إلى برامج تعزز الديمقراطية والاستقرار بالتوازي مع برامج للتنمية المستدامة تسهم في فاعلية إعادة إعمار الدولة، وخلصت الدراسة إلى أن الاستراتيجية الفاعلة لإعادة الإعمار ترتكز على أربع مسارات أساسية وهي: بناء الثقة مع الشعب من خلال الحوكمة والمشاركة، إعادة البناء السياسي للنظام من خلال التفاعلات التي تستحوذ على الرضا العام تجاه بيئة النظام، تحقيق العدالة الانتقالية، التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وأشارت دراسة حميد (2018) من خلال استعراضها لتجارب إعادة الإعمار بعد النزاع في أفغانستان والعراق ولبنان إلى أن الأمن والاستقرار شرطان أساسيان لنجاح إعادة الإعمار، حيث يمكن أن تعيق اتفاقيات السلام الهشة وتقاسم السلطة غير المتكافئ جهود إعادة البناء، وأظهرت التجارب السابقة أن هناك تحديًا في توافق توقيت المساعدات مع قدرة الدولة المستعدة لاستيعابها، حيث تتدفق المساعدات بشكل كبير بعد انتهاء النزاع، لكن قدرة الدولة على التنفيذ قد تكون محدودة في البداية، ومع تحسن قدرة الدولة، تقلل الجهات المانحة من التزاماتها، مما يتطلب من المخططين التعلم من هذه الدروس عند وضع استراتيجيات تلبي احتياجات اليمن المستقبلية، وخلصت الدراسة – من خلال تحليل تجارب إعادة الإعمار السابقة في اليمن خلال العقود الماضية في ذمار وصعدة وحضرموت وأبين – إلى افتقار الحكومة اليمنية للرؤية في إيجاد مؤسسات متسقة وموحدة لإدارة الأزمات وإعادة الإعمار خلال العقود الماضية، حيث إن استجابتها للأزمات كانت بإنشاء مجموعة متنوعة من الآليات والمبادرات المؤقتة، ولم تسع لإيجاد مؤسسات موحدة ومتسقة، بالإضافة إلى افتقار هذه التجارب للاستقلالية وآليات المساءلة والشفافية، مما أضعف من قدرتها على أداء وظائفها الأساسية، واقترحت الدراسة على الحكومة اليمنية أن تطلق إطارًا مؤسسيًا استباقيًا للتعامل مع هذه الأزمة والأزمات المستقبلية، وذلك باتخاذ إطار جديد لإعادة إعمار ما بعد النزاع، يبني قدرات الدولة ويضمن الشفافية والتنسيق الفعال، بالإضافة إلى اتخاذ نهج وطني شامل لضمان استدامة التنمية والسلام.

وناقشت دراسة ديوان؛ آخرون (2018) أنشطة الجهات الفاعلة في اليمن ومصالحها، بما في ذلك الأطراف المحلية والإقليمية والدولية وما فوق الوطنية وعبر الوطنية ودون الوطنية، عن طريق تحليل تأثير القوى المتنافسة

والمتعاونة على نتائج الصراع وإعادة الإعمار في اليمن، وأشارت إلى أن الجغرافيا الاقتصادية لإعادة الإعمار في اليمن تتطلب قدرًا كبيرًا من التوازن بين القوى الإقليمية ومصالحها الاقتصادية والأمنية في اليمن وممر البحر الأحمر، وأوصت بضرورة زيادة الشفافية في حجم وتوزيع أموال المعونات من قبل الحكومات الإقليمية والمحلية، وكذلك إجراء تقييم للاحتياجات المحلية بالتعاون مع المجتمعات المحلية لضمان أقصى قدر ممكن من التأييد.

مما سبق، يتضح أن مفهوم إعادة الإعمار الذي قدمته دراسة البصراتي (2019) يمكن أن يكون إطارًا محوريًا في بناء استراتيجية شاملة لإعادة الإعمار في اليمن، ويأتي تأكيد دراسة العيسة (2021) على أهمية التنمية المستدامة في إعادة الإعمار متوافقًا مع الضرورات الاجتماعية والاقتصادية التي يحتاجها اليمن لإعادة بناء المجتمع بعد الحرب، وتفيد إشارة دراسة زهران (2021)، ودراسة حميد (2018)، ودراسة ديوان؛ آخرون (2018) إلى تعقيدات إعادة الإعمار في اليمن، والتي تتطلب معالجة القضايا الإنسانية والاجتماعية، وإعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع، في ضرورة الأخذ في الاعتبار أهمية إنشاء هيئات ذات مصداقية لتعزيز سيادة القانون والأمن، كشرط لتحقيق تعافٍ اقتصادي مستدام، وأهمية الأمن والاستقرار كشرطين أساسيين لإعادة الإعمار، وبناءً على ذلك، نجد أن إعادة الإعمار الاجتماعي في اليمن يحتاج إلى مقاربة شاملة تأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية، والتركيز على استعادة الثقة بين الأفراد والمؤسسات، وتحسين الظروف الاقتصادية، وضمان توافر آليات فعالة للمصالحة والعدالة الانتقالية، لضمان استدامة عملية إعادة الإعمار.

الأسس النظرية:

اعتمد هذا البحث في مقاربته النظرية على مجموعة من الأطر النظرية التي تساعد في تفسير وتحليل المسار الاجتماعي لإعادة الإعمار في اليمن، وتشكل نظرية التماسك الاجتماعي منطلقًا أساسيًا، حيث تؤكد الأدبيات السابقة أن المجتمعات الخارجة من النزاعات تحتاج إلى إعادة بناء الروابط الاجتماعية، سواء على المستوى الأفقي الذي يشمل العلاقات بين الأفراد والجماعات، أو على المستوى الرأسي المتمثل في العلاقة بين المجتمع والدولة، ويشير Leininger et al. (2021, 3) إلى أن التماسك الاجتماعي يقوم على مجموعة من المواقف والسلوكيات التي تشمل الثقة المتبادلة، والهوية المشتركة، والتعاون من أجل الصالح العام، وهي عناصر تتأثر بشدة في فترات النزاع وتحتاج إلى تدخلات واعية لإعادة ترميمها، كما يستند البحث إلى نظرية رأس المال الاجتماعي التي ترى أن الثقة والشبكات الاجتماعية والمعايير المشتركة تشكل عملًا مهمًا في تعزيز التعاون داخل المجتمعات (Putnam, 2000, 19; Bourdieu, 1986, 248-252)، وانطلاقًا من هذه الأسس النظرية، يوظف البحث نموذج التنمية المستدامة كإطار تطبيقي شامل لإعادة الإعمار في اليمن، فالتنمية المستدامة، تقوم على الموازنة بين تلبية احتياجات الحاضر وضمان حقوق الأجيال المقبلة، مع دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبذلك يشكل هذا النموذج مظلة عملية يمكن من خلالها ترجمة الأبعاد النظرية السابقة إلى برامج وسياسات واقعية، تشمل إزالة مخلفات الحرب من البيئة، وتمكين الأسر والمجتمعات المتضررة، ودعم النازحين، وتعزيز المشاركة المجتمعية في إعادة الإعمار (العيسة، 2021).

وبناء على ذلك، فإن إعادة الإعمار في اليمن تتطلب تبنّي مقاربة متكاملة، تشمل تعزيز الروابط الاجتماعية، وترسيخ الثقة المتبادلة، وتعزيز المشاركة المجتمعية، مع التركيز على الاستثمار الإيجابي لرأس المال الاجتماعي، حيث إن توظيف نموذج التنمية المستدامة يوفر إطارًا استراتيجيًا متكاملًا يوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يساعد على توطيد الاستقرار وتقوية التماسك المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع.

لمحة تاريخية عن النزاع والمجتمع اليمني:

يتميز المجتمع اليمني بتنوعه الاجتماعي والثقافي، الذي يتجلى في تركيبته القبلية، والاقتصادية، والجغرافية، فضلًا عن تراكم خبراته التاريخية التي شكلت أنماط العلاقات الاجتماعية والتفاعلات المجتمعية، فالنسيج الاجتماعي في اليمن قائم على مزيج من القيم التقليدية، مثل الروابط العائلية والقبلية، والتقاليد المجتمعية، وقد عانى اليمن على مدار التاريخ من صراعات متعددة الأبعاد، سياسية واجتماعية واقتصادية، والتي انعكست بشكل مباشر على البنية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي.

أدى الصراع المستمر على السلطة في اليمن إلى غياب الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وقد كان تأجيج المشاعر الدينية والقبلية، والمناطقية، والمذهبية وسيلة سياسية لتعزيز النفوذ والسيطرة على السلطة، وتوارثت النظم السياسية هذا السلوك المتمثل في خلق صدوع وشروخ مجتمعية كحيلة سياسية للاستمرار في السلطة حتى الوقت الراهن، وهذا بدوره أثر بشكل كبير على النسيج الاجتماعي وأحدث تصدعات وشروخًا اجتماعية متوالية (عاطف، 2015، 46)، وطوال العقود الماضية اتسمت الهوية الاجتماعية والسياسية للدولة في اليمن بالتبعية لمراكز القوى المتمثلة بالقبيلة والنخب العسكرية والتجارية، وبناء على ذلك، اعتمدت فلسفة الدولة على دمج النخب القبلية والعسكرية في النظام الحاكم، بينما تم تهميش شرائح واسعة من المجتمع، بما في ذلك المرأة والمكونات المدنية، ويشير المغلس (2013، 128) إلى أن هذا النهج أدى إلى استدامة بنى الاستبعاد الاجتماعي، حيث احتفظت النخب القبلية بحقوق وامتيازات خاصة تعزز هيمنتها على المجتمع والدولة، وهو ما أدى إلى تفاقم الانقسامات الاجتماعية والسياسية، خصوصًا بعد حرب صيف (1994)، التي رسخت شعورًا بالإقصاء لدى قطاعات واسعة من المجتمع في الجنوب، وقد أدى الفشل في تحقيق الوحدة الوطنية وبناء دولة حديثة قائمة على المساواة والعدالة الاجتماعية، إلى تصاعد الصراعات الاجتماعية (المغلس، 2013، 129)، وتضافرت عوامل متعددة هيأت البيئة المناسبة لنمو الصراعات وتعميق الانقسامات داخل المجتمع، ومن أهم هذه العوامل، غياب المواطنة المتساوية، التي حُرمت بسببها شريحة واسعة من المجتمع اليمني من أبسط الحقوق، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إلى جانب الاستحواذ السياسي والقبلي على السلطة (عاطف، 2016، 46)، ووفقًا لذلك، يعد النزاع الراهن والمستمر منذ عام (2015)، نتيجة تراكمية لمجموعة هذه العوامل التاريخية والاجتماعية والسياسية.

المنهجية:

اعتمد البحث على المنهج النوعي كإطار لوصف ودراسة وتحليل الوضع الاجتماعي الراهن الذي خلّفته الحرب في اليمن، من خلال البيانات والمعلومات الأولية التي تم جمعها، وقد تم اختيار هذا المنهج لما يتيحه من توجيه

عملية جمع البيانات باستخدام عدد معقول من الأدوات الفعالة كالمقابلات المعمقة والمجموعات البؤرية، والاستعراض المكتبي للأبحاث والأدبيات السابقة، وتركيز عملية جمع البيانات على المتغيرات والعناصر ذات الصلة بآثار الحرب والصراع على المجتمع والنسيج الاجتماعي، والمسار الاجتماعي لإعادة الإعمار.

حدود البحث:

الحدود الزمنية: (2024م).

الحدود المكانية: الجمهورية اليمنية (صنعاء، عدن، حضرموت، المهرة، مأرب، أبين).

الحدود الموضوعية: آثار الحرب على النسيج الاجتماعي للمجتمع اليمني، ومعالجة هذه الآثار ضمن المسار الاجتماعي لإعادة الإعمار.

الحدود البشرية: العاملين في المنظمات غير الحكومية والفاعلين المجتمعيين الذين يمتلكون معرفة وخبرة بالمشاكل الاجتماعية وتداعيات الحرب على المجتمع.

مجتمع وعينة البحث:

يتألف مجتمع البحث من المجتمع اليمني، الذي يتميز بتركيبة اجتماعية متنوعة، تعكس التقسيمات القبلية التقليدية والتباينات الاقتصادية والطبقية، يتوزع السكان في تضاريس جغرافية متنوعة تشمل المناطق الجبلية، والسهول الساحلية، والصحاري، ويعيش أغلبيتهم في المناطق الريفية.

في إطار هذا البحث، تم اختيار عينة قصدية مكونة من (15) فردًا (8 من الإناث، 7 من الذكور) من ست محافظات رئيسية، وهي: صنعاء، عدن، حضرموت، المهرة، مأرب، وأبين، تم اختيار هذه المحافظات بعناية لتغطية التنوع الجغرافي للمجتمع اليمني، بما يعكس الفروقات الثقافية والاجتماعية بين المناطق الشمالية والجنوبية والشرقية، تضمنت العينة أفرادًا يعملون في منظمات غير حكومية وفاعلين مجتمعيين ممن يمتلكون معرفة عميقة بالمشاكل الاجتماعية وآثار الحرب على المجتمع، أتاح هذا الاختيار استقاء وجهات نظر متعددة حول تأثيرات النزاع على المجتمع من منظور الممارسين الميدانيين الذين يعيشون ويتفاعلون مع هذه المشكلات بشكل يومي، بالإضافة إلى إتاحته تمثيلًا دقيقًا للتأثيرات الاجتماعية المتباينة للصراع عبر مناطق اليمن المختلفة، ويعكس التركيبة الاجتماعية المتعددة التي تتطلب فهمًا أعمق لتداعيات الحرب على مستوياتها المختلفة، سواء بين القبائل، المجموعات الحضرية والريفية، أو الفئات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

أدوات البحث:

تم استخدام دليل مقابلة مقننة لجمع المعلومات الأولية من المبحوثين عينة البحث، تكونت من (10) أسئلة مفتوحة، هدفت إلى معرفة آثار الحرب وتداعياتها على العلاقات الاجتماعية والأسرية، واستطلاع واقع التماسك الاجتماعي والتفكك الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى البيانات الثانوية من وثائق وتقارير المنظمات والمؤسسات الدولية والمحلية المتعلقة بالجانب الاجتماعي في اليمن؛ لتحديد التحديات الاجتماعية الراهنة، والتعرف على آثار النزاع على المجتمع والنسيج الاجتماعي، والإفادة من الأدبيات المتاحة حول

تأثير الصراعات على النسيج الاجتماعي في دول أخرى، ومراجعة تجارب إعادة الإعمار في بيئات ومجتمعات شهدت نزاعات مشابهة للنزاع في اليمن.

إجراءات البحث:

تم إرسال أسئلة المقابلات للعينة المبحوثة بواسطة تطبيق الواتساب، خلال الفترة من (2024/7/16) إلى (2024/7/30)، بهدف جمع معلومات متنوعة وشاملة حول آثار النزاع على المجتمع ونسيجه الاجتماعي، وفُرِّغت المقابلات أولًا بأول، وبعد استيفاء جمع البيانات النوعية وتفريغها، تم استخدام برنامج (MAXQDATA)، لتحليلها، وقد شمل التحليل تصنيف وترميز المعلومات بطريقة منهجية لتحديد الأنماط والتوجهات الرئيسية التي تبرز تأثيرات النزاع على المجتمع والنسيج الاجتماعي، ومن خلال هذه العملية التحليلية، تم استنتاج أهم الآثار التي خلفها النزاع على الأفراد والمجتمعات، مما ساعد في فهم التحديات التي يواجهها المجتمع اليمني في ظل الوضع الحالي، وبناء على هذه النتائج تم تحديد أهم أولويات إعادة الإعمار على المستوى الاجتماعي، وتصميم استراتيجية مستدامة للمسار الاجتماعي لإعادة الإعمار.

نتائج البحث الميدانية:

بناءً على التحليل النوعي للمقابلات التي تم جمعها من عينة متنوعة من المشاركين (شملت رجالًا ونساءً من فئات عمرية مختلفة، ومن مناطق حضرية وريفية، ونازحين ومقيمين، ومن خلفيات اجتماعية واقتصادية متعددة)، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تعكس بشكل مباشر وجهات نظر العينة المبحوثة حول آثار النزاع وأولويات إعادة الإعمار، وعليه، تم تقسيم النتائج إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

1- آثار الصراع على النسيج الاجتماعي والتماسك المجتمعي.

2- أولويات إعادة الإعمار على المستوى الاجتماعي.

3- الاستراتيجية المقترحة للمسار الاجتماعي لإعادة الإعمار.

آثار النزاع على النسيج الاجتماعي والتماسك المجتمعي:

أظهرت آراء المشاركين أن آثار الحرب تجاوزت البعد المادي المباشر إلى جوانب أكثر عمقًا تتعلق بالعلاقات الأسرية والمجتمعية، ودور المؤسسات التقليدية، والتغيرات الديموغرافية والاجتماعية، وقد أجمع معظم المبحوثين على أن الحرب ساهمت في إضعاف التماسك الاجتماعي وخلق تحديات يصعب تجاوزها على المدى القصير، بينما أشار آخرون إلى بعض الجوانب التي قد تحمل فرصًا لإعادة بناء الروابط الاجتماعية إذا ما أُحسن استثمارها، وفيما يلي عرض لأبرز المحاور التي استخلصت من تحليل المقابلات مع المشاركين:

أولًا: العلاقات الاجتماعية والنزاعات البينية داخل المجتمع

اتفق معظم المشاركين على أن العلاقات الاجتماعية والأسرية تضررت بشكل واضح خلال سنوات النزاع، وأشار العديد منهم إلى تداخل الأسباب التي أدت إلى ازدياد النزاعات البينية وتضرر العلاقات الاجتماعية، ورجح المشاركين إن السبب الرئيسي يعود إلى التدهور الاقتصادي وتردي الحالة المعيشية، فالوضع الاقتصادي السيء

وارتفاع تكاليف المعيشة، بالإضافة إلى انقطاع المرتبات أدى إلى زيادة التوتر بين الأفراد وداخل الأسرة نفسها، وبسبب هذه الضغوط الاقتصادية تزايدت النزاعات والخلافات الأسرية حول الموارد، كالنزاع على الميراث، وحول النفقات كالنزاع بين الزوجين.

كما أن البطالة وعدم توفر فرص العمل أسهما في تصاعد هذه النزاعات، وبسبب سوء الوضع الاقتصادي والمعيشي تزايد التنافس على الموارد المحدودة، مثل المياه والأراضي الصالحة للزراعة، فقد أشار بعض المشاركين إلى أن النزاع على الموارد المحدودة مثل المياه والأراضي الزراعية أسهم في تفاقم الخلافات بين القبائل والمجتمعات المحلية، وتبعًا لذلك زادت الضغوط النفسية والاجتماعية بين الأفراد، مما أدى إلى زيادة احتمالية حدوث النزاعات الشخصية والأسرية، فمشاعر العجز واليأس، الناتجة عن الظروف المعيشية الصعبة، تساهم في تصعيد الخلافات داخل الأسر والمجتمعات.

ومن جهة أخرى، ذكر عدد من المبحوثين أن غياب سلطة الدولة وفقدان الأمن أدى إلى تفاقم النزاعات وتنامي الانقسامات القبلية والمناطقية، فقد أدى انهيار الأمن والنظام، وغياب قوة الدولة المستقرة إلى فراغ سياسي ومؤسساتي، مما ساهم في تصاعد النزاعات على جميع المستويات، سواء أكانت فردية أم قبلية أم مناطقية، ودفع غياب السلطة المركزية وتفكك الدولة القبائل والمجتمعات المحلية للبحث عن وسائل أخرى للحماية.

ثانيًا: عودة الهويات ما دون الوطنية كالقبلية والمناطقية

بيّن المشاركون بدرجة عالية من الاتفاق تزايد الفرز السكاني بناءً على المنطقة والقبيلة والنسب ازداد بشكل ملحوظ خلال سنوات الصراع والحرب، وهو ما يعكس بحث الأفراد عن الأمان في ظل غياب الدولة ومؤسساتها، فغياب الدولة دفع الأفراد للعودة إلى هوياتهم التقليدية (قبلية، مناطقية، عشائرية) لضمان الحماية والدعم، ففي ظروف النزاع يميل الأفراد إلى التجمع مع من يشاركونهم الخلفية القبلية أو المناطقية نفسها لضمان الأمان والدعم، وخصوصًا مع موجات النزوح التي حدثت.

في المقابل، رأى آخرون أن الاعتماد على القبيلة في هذه المرحلة كان بمثابة آلية دفاع اجتماعي اضطرارية ساعدت على النجاة في ظل انهيار المؤسسات الرسمية، حيث إن استدعاء الانتماءات القائمة على النسب والمنطقة والقبيلة وإعادة الالتحام بالمجموعة (قبيلة، عائلة، منطقة) يوفر نوعًا من الحماية في مواجهة العنف والاضطرابات، ومع استمرار الصراع، تصاعدت الخطابات الهوياتية والطائفية، والتي غذتها بعض القوى السياسية والعسكرية المنخرطة في الصراع، ويشير بعض المشاركين إلى أن بعض مراكز القوى المسيطرة عملت على تشجيع عودة هيمنة القبيلة ودفع المجتمع للعودة إلى الاحتكام للقبيلة بدلًا من المؤسسات القائمة، وهو ما أضعف دور المؤسسات القانونية والرسمية.

ثالثًا: النزوح

نتيجة للحرب والأوضاع الاقتصادية الصعبة، حدثت موجات نزوح كبيرة من مناطق الكثافة السكانية إلى المناطق الأكثر أمانًا، وتمثل محافظات صنعاء ومأرب وعدن وتعز وشبوة وحضرموت والمهرة، أكثر المحافظات

المستضيفة للنازحين والتي استقبلت موجات نزوح في أوقات مختلفة خلال سنوات الحرب، وأشار بعض أفراد المجتمعات المضيفة إلى أن النزوح خلق توترات بسبب التنافس على الموارد المحدودة، بل وظهور عادات دخيلة على المجتمع المضيف، وهو ما يعكس حجم التحديات التي يواجهها النازحون والمجتمعات المضيفة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، فبعض المجتمعات المضيفة ترفض النازحين حيث إنها لم تكن قادرة على استيعابهم بشكل كافٍ، ونتيجة لبعض الفوارق الثقافية في العادات والتقاليد بين النازحين والمجتمعات المضيفة لهم في المحافظات المذكورة، يعزو البعض ظهور بعض العادات السلبية والدخيلة على المجتمعات المضيفة، إلى النازحين، ونتيجة لذلك، تصاعدت التوترات الاجتماعية واتسعت الفجوة المجتمعية بين النازحين والمجتمعات المضيفة، بينما يشير المشاركون من محافظة المهرة ذات الخصوصية الثقافية المختلفة والمساحة المتسعة، إلى تخوفهم من حدوث تغير ديموغرافي في محافظتهم حيث إنهم باتوا أقلية مقارنة بعدد الوافدين من مختلف المحافظات اليمنية.

أفاد بعض المشاركين إلى أن النزوح أثر بشكل كبير على العلاقات والبنى الأسرية والاجتماعية، حيث كانت له تأثيرات سلبية واضحة، مثل التفكك الأسري، والضغط النفسي، وضعف التواصل الاجتماعي، وزيادة العنف، فتفرق العائلات وتشتتها في مناطق مختلفة، أضعف الروابط الأسرية، وبسبب عدم الاستقرار المكاني، يجد الأفراد صعوبة في التواصل، وهو ما يصعب من الحفاظ على العلاقات الاجتماعية قوية، وبسبب هذا التشتت وسوء الأوضاع الاقتصادية تتفاقم سوء الصحة النفسية وهو ما ينعكس سلبًا على العلاقات الأسرية والاجتماعية داخل مخيمات النزوح، الأمر الذي ساهم في تصاعد السلوكيات العنيفة وزيادة حالات العنف الأسري، وانتشار النزاعات داخل الأسرة، وظهور حوادث العنف الجنسي في أماكن النزوح أو المخيمات، وهو ما يكشف تأثير النزوح السلبي على التماسك المجتمعي والنسيج الاجتماعي.

في المقابل، ذكر عدد قليل من المشاركين – خاصة من محافظتي مأرب وشبوة – أن النزوح أتاح فرصًا للتعايش والتقارب بين أفراد من خلفيات مختلفة، فقد أتاح النزوح الفرصة للتعايش بين أفراد من مختلف المناطق والمحافظات، وهذا التعايش في بيئات جديدة قد يؤدي إلى تعزيز التفاهم بين الثقافات المختلفة وخلق نوع من الوحدة الوطنية.

رابعًا: العنف الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي

ازدياد حوادث العنف الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي خلال سنوات الحرب يعود بحسب المشاركين إلى مجموعة معقدة من العوامل، أهمها زيادة الضغوط الاقتصادية بسبب فقدان الوظائف والممتلكات، حيث إن الظروف الاقتصادية القاسية تزيد من التوتر داخل الأسرة، مما قد يؤدي إلى تصاعد العنف كاستجابة لهذه الضغوط، وغير بعيد عن ذلك الضغوط النفسية والاجتماعية التي ولدتها الحرب، وفي ظل طول أمد الحرب، وتضاعف المعاناة النفسية والاقتصادية، أصبح العنف الأسري وسيلة للتعبير عن الإحباط والغضب.

وأجمعت غالبية النساء المشاركات على أن العنف الأسري والعنف ضد النساء ازداد خلال سنوات الحرب نتيجة الضغوط الاقتصادية والنفسية، وانتشار السلاح، وغياب القوانين الرادعة، فقد خلق انتشار الأسلحة وزيادة ثقافة العنف خلال سنوات الصراع بيئة مشجعة على العنف، حيث يصبح العنف معتادًا ومقبولًا كجزء من الحياة

اليومية، مما أثر بشكل كبير على العلاقات الأسرية، وبسبب النزوح تضاعفت العوامل المسببة للعنف الأسري، كتفكك الأسرة، وتشتتها، والمعاناة النفسية والاقتصادية والاجتماعية مما زاد من تعرض النساء والأطفال للعنف.

كما أشارت بعض المشاركات إلى مساهمة الثقافة الأبوية المهيمنة، وغياب مبدأ المواطنة والمساواة أمام القانون بين الرجال والنساء، وغياب القوانين الرادعة في تصاعد وزيادة العنف الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي خلال سنوات الحرب، وغالبًا ما تتعرض النساء للعنف دون وجود حماية قانونية كافية أو توعية بحقوقهن، مما يعزز من تعرضهن للظلم، والتهميش ومصادرة أدنى الحقوق، وبسبب الضغوط الاجتماعية والمفهوم التقليدي للعيب يمتنع العديد من الضحايا من الإبلاغ عن حالات العنف، حيث إن التستر على هذه الحالات يفاقم استمرار العنف دون محاسبة الجناة، من جهة أخرى لفت قلة من المبحوثين الانتباه إلى أن تفشي تناول الحبوب المخدرة التي تزيد من فقدان السيطرة على السلوكيات أسهم في تصاعد العنف بشكل ملحوظ.

خامسًا: التفكك الأسري

أكد المشاركون – خاصة النساء – أن حالات الطلاق والانفصال ازدادت بشكل غير مسبوق خلال الحرب بسبب الفقر والعنف الأسري، مما انعكس سلبًا على الأطفال، ويرجع ذلك بحسب المشاركين إلى الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي نتجت عن الحرب، مثل فقدان الوظائف وارتفاع تكاليف المعيشة، من الأسباب الرئيسية لزيادة حالات الطلاق، وأشارت أحد المشاركات التي تعمل في المحاماة إلى زيادة ملحوظة في حالات الفسخ في المحاكم، بسبب عدم قدرة الأزواج على الإنفاق، بالإضافة إلى تدهور الصحة النفسية، وزيادة الشعور بالخوف وعدم الأمان، وزيادة معدلات العنف الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي في ظل سوء المعيشة وضيق أفق المستقبل.

وأشار بعض المبحوثين إلى أن تفكك الأسرة أسهم في تجنيد الأطفال وزواج القاصرات كنتائج مباشرة للفراغ الأسري، فحالات الطلاق تؤدي إلى ضياع الأطفال وعدم استقرارهم، وفي كثير من الحالات، تواجه النساء صعوبة في تأمين احتياجاتهن واحتياجات أطفالهن، وقد تدفع الحاجة إلى تأمين متطلبات الحياة، الأم والأطفال إلى التسول، إضافة إلى زيادة فرص جنوح الأحداث وانخراطهم في الصراع، حيث يجد الأطفال أنفسهم في أوضاع خطرة للغاية، ويصبحون أهدافًا سهلة للجماعات المسلحة، فالأسر المتفككة وغير القادرة على حماية أطفالها، توفر بيئة ملائمة لتجنيد الأطفال، وهؤلاء الأطفال يُجبرون على القتال، والقيام بأعمال خطيرة، مما يترك آثارًا نفسية عميقة لديهم.

بينما رأت بعض المشاركات أن الحرب بما خلفته من أوضاع اقتصادية سيئة، وتفكك أسري، فاقمت من مشكلة زواج القاصرات، حيث يعاني المجتمع من انهيار اقتصادي واجتماعي، مما يدفع بعض الأسر إلى تزويج بناتهم في سن مبكرة كوسيلة لحمايتهن أو لتخفيف العبء المالي، وفي ظروف النزوح والفقر وانعدام الأمن، قد ترى العائلات في زواج القاصرات حلًا لحمايتهن من الاعتداءات أو لتوفير بعض الاستقرار المالي، وهذا النوع من الزواج يعرض الفتيات لمخاطر صحية ونفسية كبيرة، ويحد من فرصهن في التعليم والتنمية الشخصية، مما يؤدي إلى استمرار دائرة الفقر والتهميش، وفي نفس الوقت يفاقم زواج القاصرات من حالات الطلاق والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

سادسًا: تغير أدوار المؤسسات الاجتماعية التقليدية (القبيلة، العشيرة، الأسرة)

أشار بعض المشاركين إلى أن القبيلة والعشيرة تولتا مهام الحماية وحل النزاعات في ظل غياب الدولة، وقد أظهرت المؤسسات الاجتماعية التقليدية كالقبيلة والعشيرة والأسرة خلال سنوات الحرب تكيفًا مع الظروف السياسية والاجتماعية الصعبة، وأصبحت هذه المؤسسات التقليدية تلعب أدوارًا متعددة تتراوح بين توفير الحماية والدعم الاقتصادي وحل النزاعات، إلا أن هذه الأدوار الجديدة تعكس أيضًا تحديات كبيرة، حيث عبّر عدد من المبحوثين عن قلقهم من أن ذلك أدى إلى تهميش القضاء الرسمي وتعزيز الانقسامات القبلية، ومن أبرز هذه التحديات تعزيز التبعية القبلية، تهميش دور الدولة ومؤسساتها، وضياع حقوق الأفراد، خاصة في القضايا الجنائية، هذه التغيرات تشكل عائقًا أمام إعادة بناء الدولة وتعزيز الوحدة الوطنية والتماسك المجتمعي.

وأشار آخرون إلى أن دعم القبيلة لأفرادها ساعد في مواجهة الأوضاع الاقتصادية الصعبة، لكنه في الوقت ذاته عزز التبعية القبلية على حساب الانتماء الوطني، ففي ظل ضعف الدولة وتراجع دورها الأمني، أصبحت القبائل والعشائر تأخذ على عاتقها مهمة توفير الحماية لأفرادها، هذا التغيير نابع من الضرورة الأمنية في مناطق النزاع، حيث تفتقر الدولة إلى القدرة على فرض النظام وحماية المواطنين، وعلى الرغم من أن هذه المؤسسات توفر حماية مؤقتة، إلا أن هذا الدور يعزز الاعتماد على القبيلة بدلًا من الدولة، مما يضعف من هيبة وسيطرة الدولة، ويخلق تحديات في المستقبل عند فرض سيطرة الدولة وقيامها بمهامها وواجبها، وأشار بعض المشاركين إلى تدخل القبيلة في القضايا الجنائية، مما يساهم في تهميش المؤسسات القضائية الرسمية، ففي بعض الحالات، تتدخل القبائل في القضايا الجنائية مثل جرائم الاغتصاب، حيث تتولى القبيلة حل هذه القضايا وفقًا لأعرافها الخاصة، وهو ما يؤدي إلى ضياع حقوق الضحايا وإفلات الجناة من العقاب، مما يعزز من تآكل الثقة في نظام العدالة ويضعف من حماية حقوق الإنسان.

أولويات إعادة الإعمار في المسار الاجتماعي:

أبرزت المقابلات أن المشاركين لم ينظروا إلى إعادة الإعمار فقط باعتبارها إعادة بناء للبنية التحتية، بل شددوا على أن المسار الاجتماعي يمثل حجر الأساس لأي عملية إعادة بناء ناجحة، وقد أظهرت آراؤهم تنوعًا في التركيز بين الجوانب المتعلقة بالتماسك الاجتماعي، ودعم الأسرة، والتعامل مع آثار النزوح، إلى جانب ضرورة تعزيز دور مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، وفيما يلي عرض للأولويات كما عكستها آراء المشاركين:

أولًا: تعزيز التماسك الاجتماعي وبناء الثقة

أجمع المشاركون على أن إعادة بناء الثقة بين المكونات الاجتماعية المتباعدة بفعل الحرب يجب أن تكون أولوية قصوى، من خلال تشجيع المبادرات المجتمعية والمشاريع التي تعزز التعاون والتكافل داخل المجتمع، وتتصدى لأي مظاهر للانقسام أو التمييز، وتقوية الروابط الاجتماعية وتشجيع التضامن بين مختلف فئات المجتمع بما يسهم في خلق بيئة متسامحة ومتماسكة، قادرة على تجاوز آثار النزاع، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

1- إطلاق برامج للمصالحة الوطنية تشمل جميع الأطياف والفئات الاجتماعية، مع التركيز على المناطق الأكثر تضررًا.

2- دعم المبادرات المجتمعية التي تهدف إلى إعادة بناء الثقة بين مختلف المكونات الاجتماعية، مثل تنظيم ورش عمل للحوار المجتمعي والتفاهم المتبادل.

3- تعزيز دور المجتمع المدني في الوساطة وحل النزاعات المحلية، بما يسهم في تقليل التوترات والانقسامات.

ثانيًا: التركيز على تمكين الأسرة ودعمها

اتفق معظم المشاركين على أن الأسرة هي الوحدة الأساسية التي ينبغي دعمها، لما تعرضت له من تفكك وضغوط خلال الحرب، مع ضرورة الاهتمام بالجوانب النفسية والاجتماعية للأفراد والأسر المتضررة من الحرب، وتقديم الدعم النفسي اللازم، من أجل تعزيز قدرة الأفراد على التعافي من الصدمات والأزمات، والمساهمة في إعادة اندماجهم في المجتمع بشكل إيجابي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

1- إطلاق برامج لدعم الأسر المتضررة من الحرب، بما في ذلك تقديم الدعم النفسي والاجتماعي، وتوفير الحماية القانونية للأسر والأفراد.

2- توفير برامج تعليمية وتوعوية للأسر حول أهمية التماسك الأسري وكيفية التعامل مع الضغوط الناتجة عن النزاع.

ثالثًا: معالجة آثار النزوح

من وجهة نظر المشاركين، يمثل النزوح أحد أكبر التحديات على المستوى الاجتماعي، من حيث الحاجة إلى بناء مراكز إيواء مؤقتة ومستدامة في المناطق الآمنة، ومزودة بالخدمات الأساسية مثل المياه النظيفة، الكهرباء، والخدمات الصحية، وإنشاء مدارس ومرافق صحية داخل مخيمات النازحين لضمان استمرارية التعليم للأطفال وتوفير الرعاية الصحية، والعمل على تحسين سبل العيش داخل مخيمات النزوح، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

1- توفير برامج لإعادة دمج النازحين في مجتمعاتهم الأصلية أو الجديدة، مع التركيز على بناء التعايش السلمي والتفاهم بين النازحين والمجتمعات المضيفة.

2- إطلاق مشاريع لتوفير سبل العيش للنازحين في المناطق التي استقروا فيها، مما يقلل من التوترات الناتجة عن المنافسة على الموارد.

3- تقديم برامج دعم نفسي واجتماعي داخل مراكز الإيواء، مع التركيز على مساعدة الأطفال والنساء في مواجهة التحديات النفسية التي يواجهونها.

رابعًا: إطلاق حملة وطنية للتأهيل النفسي والدعم الاجتماعي لضحايا العنف

أجمع المشاركون على أن ضحايا العنف الجسدي والجنسي بحاجة إلى برامج دعم متخصصة، تشمل الدعم النفسي والاجتماعي وإعادة التأهيل للضحايا، والحد من تفاقم مشكلة العنف، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

1- توفير خدمات الدعم النفسي: إنشاء مراكز تأهيل نفسي في كل محافظة تقدم الدعم النفسي والاجتماعي للنساء والأطفال الذين تعرضوا للعنف الجسدي أو الجنسي.

2- تدريب الكوادر الطبية: تنظيم برامج تدريبية للكوادر الطبية والنفسية حول كيفية التعامل مع ضحايا العنف، وضمان حصولهم على الدعم الفوري المناسب.

3- إعادة دمج الضحايا في المجتمع: إنشاء برامج تأهيل اجتماعي تهدف إلى مساعدة الضحايا في استعادة حياتهم اليومية والاندماج من جديد في المجتمع، من خلال تقديم الدعم النفسي والمهني.

4- برامج التعليم المهني: توفير برامج تدريب مهني للنساء الناجيات من العنف لتمكينهن اقتصاديًا ومساعدتهن على تحقيق الاستقلال المالي.

5- إطلاق حملات توعية وطنية لمكافحة العنف الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي، مع التركيز على حماية النساء والأطفال.

6- إنشاء مراكز إيواء وحماية للنساء والأطفال المتضررين من العنف.

خامسًا: تعزيز دور المجتمع المدني

أشارت آراء بعض المشاركين، إلى أن المجتمع المدني يمثل أداة محورية في إعادة البناء الاجتماعي، وأكدوا على أهمية توطيد وتشجيع العمل المجتمعي وتعزيز مبادرات المجتمع المدني ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

1- تقديم برامج تدريبية للمنظمات المحلية لتعزيز قدراتها في تقديم الدعم للضحايا والضغط على الجهات المعنية لإصلاح القوانين.

2- إنشاء شبكات محلية تضم منظمات المجتمع المدني لدعم جهود إعادة الإعمار الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

3- التعاون مع المنظمات الدولية لتعزيز جهود الحماية والتأهيل لضحايا العنف، بما في ذلك الدعم المالي والتقني.

سادسًا: تعزيز دور مؤسسات الدولة:

تباينت آراء المشاركين حول دور الدولة؛ فبينما شدد معظمهم على أن إعادة بناء مؤسسات الدولة (التعليم، الصحة، العدالة) ضرورة أساسية، رأى آخرون أن الأمر يجب أن يتم تدريجيًا مع ضمان بقاء المجتمع المدني شريكًا فاعلًا، وأجمعت الآراء على أن تعزيز سيادة القانون وحماية الحقوق المدنية والاجتماعية يمثلان أساس إعادة الثقة بالمؤسسات.

سابعًا: البدء في تنفيذ الأولويات في ظل استمرار النزاع

أكد عدد كبير من المشاركين أن انتظار انتهاء الحرب قبل الشروع في إعادة البناء الاجتماعي سيؤدي إلى تفاقم الوضع، ونظرًا للتحديات الملحة في المجتمع، والتي تستدعي البدء في التعامل معها والحد من تفاقمها، يجب أن يتم البدء في تنفيذ الأولويات السابقة حتى في ظل استمرار النزاع أو عدم التوصل إلى تسوية سياسية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

1- تحديد المناطق الآمنة لتنفيذ البرامج والتركيز على المناطق التي لا تشهد نزاعات عسكرية مباشرة، لتنفيذ برامج إعادة الإعمار الاجتماعي وتقديم الخدمات.

2- التعاون والتنسيق مع المنظمات الإنسانية لتوفير الموارد والخدمات في المناطق المتضررة والتي يصعب الوصول إليها بسبب النزاع.

3- التعاون مع القادة المحليين وإشراكهم في تنفيذ الأولويات لضمان استمرارية العمل حتى في ظل النزاع.

4- دعم المبادرات المجتمعية المحلية والمجتمعية التي تهدف إلى تعزيز التماسك الاجتماعي وتقديم الدعم للنازحين والضحايا.

الاستراتيجية المقترحة لإعادة الإعمار في المسار الاجتماعي:

وفقًا لنموذج التنمية المستدامة، ومن أجل تجنب الصراعات المستقبلية ومعالجة الآثار السلبية للحرب على المدى الطويل تسعى هذه الاستراتيجية إلى تحقيق إعادة الإعمار الاجتماعي المستدام في اليمن عبر معالجة الفجوات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي أفرزتها سنوات الصراع، تستند الاستراتيجية إلى تجارب دول أخرى مرت بظروف مشابهة، مثل البوسنة والهرسك ورواندا، وتأخذ بعين الاعتبار التعقيدات الخاصة بالسياق اليمني.

أهداف الاستراتيجية:

1- تعزيز التماسك الاجتماعي وإعادة بناء الثقة بين مختلف الفئات المجتمعية.

2- تمكين الأسر والفئات المهمشة من التعافي والمشاركة الفعالة في المجتمع.

3- إعادة بناء المؤسسات الاجتماعية التقليدية وتطويرها بما يتلاءم مع التغيرات الحديثة.

4- مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي وتعزيز العدالة والمساواة.

5- تحقيق تنمية اجتماعية مستدامة من خلال التعليم والصحة وتمكين الشباب.

منطلقات الاستراتيجية:

1- مراعاة السياق اليمني من خلال التركيز على الهياكل الاجتماعية التقليدية كالقبيلة، والحرص على دمجها في الدولة الحديثة، مع احترام الخصوصيات المحلية، ومراعاة الفئات المختلفة في المجتمع لضمان أن تكون عمليات إعادة الإعمار عادلة وشاملة لكل الفئات.

2- التجارب الدولية في المصالحة الوطنية وبناء الثقة بعد الصراعات، ودمج الجماعات المتصارعة سابقًا في بنية مجتمعية موحدة من خلال الحوار والشراكة في مشاريع التنمية، والعمل على تقليل الفجوات بين الجماعات المختلفة.

3- نموذج التنمية المستدامة في الاهتمام بالبعد الاقتصادي والاجتماعي، والتأكيد على أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية يسيران جنبًا إلى جنب، مع مراعاة التوازن بين التقدم الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، وإدراك دور المجتمع المدني لدعم مبادرات إعادة الإعمار، مع التأكيد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

محاور الاستراتيجية:

المحور الأول: تعزيز التماسك الاجتماعي وإعادة بناء الثقة:

1- برامج المصالحة الوطنية:

- مراكز المصالحة المحلية: إنشاء مراكز محلية في كل محافظة تقوم بمهام الوساطة بين المجتمعات المتناحرة، بالتعاون مع الفاعلين المحليين.
- مبادرات الحوار المجتمعي: تنظيم لقاءات دورية في كل مديرية لمناقشة القضايا الخلافية وإيجاد حلول توافقية، على أن تشارك فيها كل المكونات الاجتماعية.
- التوثيق والمصالحة: إنشاء لجنة وطنية لتوثيق الانتهاكات وضمان حقوق الضحايا من خلال عمليات تعويض ومصالحة عادلة.

2- دعم المبادرات المجتمعية:

- صندوق دعم المبادرات المحلية: تخصيص صندوق مالي لدعم المبادرات المجتمعية المحلية التي تسعى لتعزيز التماسك الاجتماعي، مع التركيز على المشاريع التي تشمل النساء والشباب.
- ورش العمل التوعوية: تنظيم ورش عمل وتدريبات حول بناء السلام والمصالحة وإدارة النزاعات في جميع المديريات.

3- تعزيز دور المجتمع المدني:

- تمكين المنظمات المحلية: تقديم دورات تدريبية لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني في مجال الوساطة وحل النزاعات المجتمعية.
- شبكات التعاون المحلي: إنشاء شبكات تعاون بين المنظمات المحلية لتعزيز التواصل وتبادل الخبرات في مجال بناء السلام.

المحور الثاني: تمكين الأسر والفئات الضعيفة والمهمشة

1- برامج الدعم الأسري:

- الدعم النفسي والاجتماعي: إنشاء وحدات متنقلة للدعم النفسي والاجتماعي تقدم خدماتها للأسر المتضررة في المناطق الريفية والنائية.
- المساعدات المالية والسكن: إطلاق برنامج إسكان حكومي يهدف إلى إعادة بناء المنازل المدمرة وتوفير سكن لائق للأسر الفقيرة، مع تقديم منح مالية للعائلات الأكثر تضررًا.

2- تعزيز التعليم والصحة:

- تخصيص ميزانية لإعادة بناء المدارس والمراكز الصحية التي دمرتها الحرب، مع التركيز على المناطق الأكثر تضررًا.
- تدريب المعلمين على الأساليب التربوية الحديثة بما يحسن من جودة التعليم وتوفير الدعم النفسي للطلاب المتأثرين بالنزاع.
- إطلاق حملات للتطعيم ومعالجة الأمراض المزمنة في المناطق المحرومة، مع تقديم خدمات الرعاية الصحية الأساسية.

3- دمج المهمشين:

- إشراك المهمشين في صنع القرار: تخصيص مقاعد للمهمشين في المجالس المحلية وإشراكهم في تخطيط وتنفيذ برامج إعادة الإعمار.
- توفير فرص تعليمية: تطوير برامج تعليمية متخصصة للمهمشين لضمان حصولهم على فرص متساوية في التعليم.
- تحسين الظروف المعيشية: تنفيذ مشاريع لتحسين ظروف السكن والخدمات الصحية للمهمشين.

المحور الثالث: مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي وتعزيز العدالة الاجتماعية

1- حملات التوعية الوطنية:

- إطلاق حملة وطنية تتضمن نشر مواد توعوية في وسائل الإعلام المختلفة، حول أخطار العنف القائم على النوع الاجتماعي وطرق مكافحته.
- مناهج تعليمية محدثة: تضمين مفاهيم المساواة وحقوق الإنسان في المناهج الدراسية لتعزيز الوعي بين الأجيال القادمة.

2- تعزيز الأطر القانونية:

- مراجعة القوانين الوطنية: تشكيل لجنة قانونية لمراجعة القوانين الوطنية المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وتحديثها لتتماشى مع المعايير الدولية، وإصدار قانون يمنع زواج القاصرات تحت سن (18) عام، وكذلك إصدار قانون يجرم العنف القائم على النوع الاجتماعي، والعنف الأسري.
- إنشاء وحدات شرطة خاصة: تشكيل وحدات شرطة متخصصة في التعامل مع قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، مع تدريب عناصرها على كيفية التعامل مع الضحايا.

3- مراكز الدعم والإيواء:

- إنشاء شبكة مراكز إيواء وطنية: إنشاء مراكز إيواء في كل محافظة، مجهزة بخدمات الدعم النفسي والقانوني لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، وضحايا الاستغلال، والانتهاكات الجنسية، والجسدية.
- خطوط مساعدة مجانية: توفير خطوط هاتفية مجانية تعمل على مدار الساعة لتقديم المساعدة الفورية والاستشارات القانونية والنفسية للضحايا.

المحور الرابع: المشاركة المجتمعية

إن تعزيز المشاركة المجتمعية في عملية إعادة الإعمار على المستوى الاجتماعي في اليمن يتطلب مجموعة من الاستراتيجيات المهمة التي تركز على إشراك المجتمع المحلي بشكل فعّال وضمان شفافية ومساءلة العملية، وذلك من خلال:

1- إشراك السكان المحليين في تحديد الأولويات وتخطيط المشاريع: إشراك المجتمع المحلي في تحديد الأولويات وتخطيط المشاريع يعزز من شعورهم بالملكية تجاه هذه المشاريع ويضمن تلبية احتياجاتهم الفعلية، هذا الإشراك يزيد من فاعلية المشاريع ويعزز الدعم المجتمعي لها، ومن خلال هذا النهج، يمكن تحقيق استجابة أكبر من قبل المجتمع للمشاريع المنفذة، وزيادة مستوى الرضا والشعور بالمسؤولية تجاه إعادة الإعمار.

2- تعزيز قدرات المنظمات والجمعيات المجتمعية: تقديم الدعم الفني والمالي للمنظمات والجمعيات المجتمعية يمكنها من المشاركة الفاعلة في جهود إعادة الإعمار، هذه المنظمات غالبًا ما تكون قريبة من المجتمع وتفهم احتياجاته بشكل أفضل، حيث أن تقوية هذه المنظمات يساهم في بناء قدرات محلية مستدامة، ويضمن استمرارية الجهود حتى بعد انتهاء الدعم الخارجي.

3- تشجيع التطوع والعمل الطوعي: تشجيع المواطنين على المشاركة في الأنشطة التطوعية يسهم في تعزيز روح التعاون والمشاركة المباشرة في إعادة الإعمار، ويعد العمل التطوعي وسيلة فعالة لبناء الروابط الاجتماعية وتعزيز التماسك المجتمعي، حيث إن زيادة المشاركة التطوعية تدعم تنفيذ المشاريع بسرعة وبتكلفة أقل، كما تعزز من شعور الأفراد بالمساهمة في إعادة بناء مجتمعهم.

4- تعميق التواصل والشفافية بين السلطات والمجتمع: إنشاء قنوات اتصال فعالة بين السلطات والمجتمع مع آليات مساءلة تضمن الشفافية في عمليات إعادة الإعمار، هذا يقلل من الفجوة بين الحكومة والمجتمع ويعزز الثقة المتبادلة، ويعمل على بناء علاقة إيجابية بين الحكومة والمجتمع، مما يسهم في زيادة الدعم المجتمعي للمشاريع الحكومية والحد من الفساد.

5- التوعية والتثقيف حول أهمية المشاركة المجتمعية: العمل على نشر الوعي حول أهمية المشاركة المجتمعية من خلال حملات إعلامية وبرامج تعليمية يعزز من فهم المجتمع لدوره في إعادة الإعمار، ويشجع على المشاركة الفعالة، وبما يؤدي إلى زيادة مستوى المشاركة من مختلف فئات المجتمع، ويضمن أن تكون العملية شاملة وتستفيد من خبرات وآراء الجميع.

6- دعم المبادرات المحلية وبناء القدرات: تشجيع ودعم المبادرات المحلية والمشاريع الصغيرة يقوي الاقتصاد المحلي ويخلق فرص عمل، بينما بناء القدرات يوفر المهارات اللازمة لأفراد المجتمع للمساهمة بفعالية، مما يعني تحقيق استدامة المشاريع وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية طويلة الأمد، وبالتالي تعزيز الاستقرار الاجتماعي.

7- التعاون مع المنظمات غير الحكومية وتعزيز الشفافية والمساءلة: التعاون مع المنظمات غير الحكومية يضمن تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار بشكل مستدام وفعّال، بينما تعزيز الشفافية والمساءلة يبني الثقة بين المجتمع والحكومة، ومن ثم زيادة فاعلية تنفيذ المشاريع والحد من الفساد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج إيجابية وملموسة.

المحور الخامس: تمكين الشباب والمرأة

1- برامج التمكين:

- تدريب الشباب والنساء على المهارات المهنية: إطلاق برامج تدريبية تقنية ومهنية للشباب والنساء في مجالات مختلفة مثل الزراعة، الحرف اليدوية، وتكنولوجيا المعلومات، لتأهيلهم لسوق العمل.
- مشاريع ريادة الأعمال: دعم الشباب والنساء في مجال ريادة الأعمال من خلال منح مالية صغيرة وإرشادات حول كيفية بدء وإدارة مشاريع صغيرة ناجحة.

2- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

- دعم ريادة الأعمال النسائية: توفير قروض ومنح صغيرة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تديرها النساء.
- تقديم القروض الميسرة: إنشاء صندوق دعم مالي يقدم قروضًا ميسرة للشباب والمرأة ورواد الأعمال الصغار لبدء مشاريع صغيرة تسهم في تعزيز الاقتصاد المحلي.
- التدريب على إدارة الأعمال: تقديم دورات تدريبية في إدارة الأعمال والتسويق للمستفيدين من القروض لدعم نجاح مشاريعهم.

3- تعزيز المشاركة السياسية والاجتماعية:

- تعزيز دور المرأة في صناعة القرار: دعم مشاركة المرأة في المناصب القيادية والسياسية على المستويات المحلية والوطنية.
- إطلاق برامج لتعزيز مشاركة الشباب: تهدف إلى تعزيز مشاركة الشباب في العملية السياسية من خلال ورش عمل ودورات تدريبية في القيادة والحكم الرشيد.
- التشجيع على الحوار المجتمعي: إنشاء منتديات محلية للشباب والنساء لمناقشة القضايا المجتمعية والسياسية وتشجيعهم على المشاركة الفعالة في صنع القرار.

آليات التنفيذ والمتابعة:

1- لجان تنسيق وطنية:

- تشكيل لجنة وطنية لإعادة الإعمار الاجتماعي: تضم ممثلين من الحكومة، المجتمع المدني، والفاعلين المحليين، لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية وضمان التنسيق بين جميع الأطراف.
- لجان فرعية محلية: إنشاء لجان فرعية في كل محافظة لضمان تنفيذ البرامج والمبادرات على المستوى المحلي.

2- مؤشرات الأداء:

- تحديد مؤشرات أداء محددة: مثل معدلات التحاق الأطفال بالمدارس، نسبة التوظيف بين الشباب، ومستويات العنف القائم على النوع الاجتماعي، لمتابعة تقدم تنفيذ الاستراتيجية.
- مراجعة دورية: إجراء مراجعة دورية كل ستة أشهر لتقييم التقدم وتحديث الاستراتيجية بناءً على النتائج والتحديات.

3- التعاون الدولي:

- شراكات مع المنظمات الدولية: تعزيز الشراكات مع الأمم المتحدة، المنظمات غير الحكومية الدولية، والدول المانحة لدعم تنفيذ الاستراتيجية وتبادل الخبرات.
- بناء القدرات المحلية: التركيز على بناء قدرات المنظمات المحلية والحكومية لضمان استدامة الجهود بعد انتهاء الدعم الدولي.

الخاتمة:

تبيّن من خلال هذا البحث أنّ إعادة الإعمار في اليمن تتجاوز حدود إعادة البناء المادي إلى كونها عملية اجتماعية _تتداخل فيها أبعاد الثقة والتماسك المجتمعي مع متطلبات التنمية الاقتصادية وبناء مؤسسات الدولة_ تتطلب إعادة ترميم النسيج الاجتماعي الممزق بفعل عقود من الصراع السياسي الذي أخذ أبعادًا قبلية ومناطقية، توجت بالحرب الراهنة المستمرة منذ عام (2015)، فقد أظهرت نتائج البحث الميدانية أن آثار النزاع امتدت إلى كافة المستويات المجتمعية، من الأسرة التي أصبحت عرضة للتفكك، وزيادة حالات العنف الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وزيادة معدل زواج القاصرات، وانتشار ظاهرة تجنيد الأطفال، إلى المجتمع المحلي الذي عانى من تفاقم النزاعات البينية على الموارد المحدودة، وصولًا إلى بنية الدولة التي فقدت قدرتها على ضبط الأمن وتوفير الخدمات الأساسية، مما عزز من عودة الهويات ما دون الوطنية كالقبيلة والمذهب والمنطقة، وعليه، فإن أي استراتيجية لإعادة الإعمار ينبغي أن تتأسس على معالجة هذه الآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية بصورة متوازية.

ووفقًا لذلك، فقد تأسست الاستراتيجية التي اقترحها البحث الحالي لإعادة الإعمار الاجتماعي على ثلاث ركائز مترابطة: أولًا، تعزيز التماسك الاجتماعي عبر برامج المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، بما يضمن إعادة بناء الثقة بين المكونات المتناحرة، ثانيًا، تمكين الأسر والفئات المهمشة والمتضررة من الحرب من خلال الدعم النفسي والاجتماعي والاقتصادي، بما يسهم في الحد من العنف والتخفيف من الفقر، ثالثًا، إعادة الاعتبار لدور مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، بحيث تتكامل أدوارهما في المشاركة في عملية إعادة الإعمار وتعزيز الشفافية والمساءلة المجتمعية.

إن نجاح إعادة الإعمار الاجتماعي في اليمن يعتمد على إمكانية توجيه رأس المال الاجتماعي نحو تعزيز الهوية الوطنية الجامعة، واستثمار الجهود السياسية والمجتمعية لإرساء عقد اجتماعي جديد قائم على المواطنة المتساوية، والمشاركة وسيادة القانون، حيث إن عملية إعادة الإعمار تمثل فرصة حقيقية لإعادة بناء الدولة والمجتمع على أسس قوية ومضمونة، بما يضمن تجنب إعادة إنتاج الصراع مستقبلًا.

المراجع:

الإتحاد الأفريقي. (2006). **تقرير عن وضع سياسة إعادة الإعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاعات**. الدورة العادية التاسعة للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي، على الرابط: https://2u.pw/cIWPxK

البصراتي، محمد نور. (2019). النزاعات الداخلية ومسارات إعادة الإعمار في الدولة العربية. **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، (4)، 1-32.

الحاج، عبد الله. (2022). **التفكك والإصلاح الاجتماعي في تعز**. مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية: اليمن.

حميد، خالد. (2018). **إعادة الإعمار ما بعد النزاع في اليمن: إطار عمل مؤسسي**. دراسة منشورة مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية: اليمن.

ديوان، كريستين سميث؛ إبيش، حسين؛ يونغ، كارين إ؛ سيش، ستيفن أ؛ ساليسبري، بيتر؛ رحمن، عمر هـ. (2018). الجغرافيا الاقتصادية لإعادة الإعمار في اليمن. **ورقة سياسات**، معهد دول الخليج العربية في واشنطن لبناء جسور التفاهم.

زهران، إيمان. (2021). تعقيدات إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع في اليمن. **ورقة تحليلية**، مركز سوث (24) للأخبار والدراسات.

الزوبة، أفراح عبد العزيز. (د. ت). **تمزق النسيج الاجتماعي أثناء الحرب في اليمن، وتأثيره على النساء: التداعيات والمعالجات**. ضمن برنامج قيادات نسوية – مؤسسة تنمية القيادات الشابة، على الرابط: https://2u.pw/KtovUR

سيروبتمويل، رشا. (2017). **إعادة الإعمار بعد الحرب في سورية**. جمعية العلوم الاقتصادية السورية، المركز الثقافي سوريا.

طليس، ابتسام؛ حموم، فريدة. (2020). إعادة الإعمار: دراسة في طبيعة المفهوم. **مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية**، 3(3)، 225-238.

عادلي، عمرو؛ العربي، محمد؛ عوض، إبراهيم. (2021). **إعادة الإعمار في الدول العربية بعد الحرب: استمرار الصراع بوسائل أخرى**. مركز كارنيجي للشرق الأوسط، على الرابط: https://2u.pw/zHmyOY

عاطف، سهير. (2016). **الحروب والنزاعات وتأثيرها على النسيج الاجتماعي. ضمن: الانتقال السياسي في اليمن وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية (2011-2015)**. المرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات، دار كنعان للطباعة والنشر: صنعاء.

عبد القادر، محمد. (2017). **المجتمع والبناء الاجتماعي: دراسة في النسيج الاجتماعي**. دار الفكر: القاهرة.

العيسة، جهاد. (2021). إعادة إعمار مجتمعات ما بعد الحرب وبناء استقرارها: المصالح الاقتصادية والأمنية أم التنمية المستدامة. **مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث**، 7(2)، 29-49.

غانم، عبد الكريم. (2019). **تحدي التشظي الاجتماعي في اليمن**. مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية.

المغلس، هاني عبادي محمد. الدولة والاندماج الاجتماعي في اليمن الفرص والتحديات. **عمران**، (4)، 105-134.

Attaelmanan, A. Y., Hengkun, J., & Ahmed, E. M. (2014). Socio-psychological impact of the Darfur war on women and children. **Middle East Journal of Scientific Research**, 19(5), 697-701. https://doi.org/10.5829/idosi.mejsr.2014.19.5.21016

Bourdieu, P. (1986). The forms of capital. In J. Richardson (Ed.), **Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education,** 241-258. Greenwood.

Eastmond, M. (2010). Reconciliation, reconstruction, and everyday life in war-torn societies. **Focaal-Journal of Global and Historical Anthropology**, 57, 3-16. https://doi.org/10.3167/fcl.2010.570101

Fiedler, C., & Rohles, C. (2021). Social cohesion after armed conflict: A literature review. **Discussion Paper/ Deutsches Institut für Entwicklungspolitik.** https://doi.org/10.23661/dp7.2021.v1.1

Leininger, Julia et al. (2021). Social cohesion: A new definition and a proposal for its measurement in Africa, **Discussion Paper**, 31, (2021), Deutsches Institut für Entwicklungspolitik (DIE), Bonn, https://doi.org/10.23661/dp31.2021.v1.1

Putnam, R. D. (2000). **Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community.** Simon & Schuster.

Schiefer, David; van der Noll, Jolanda. (2017). The essentials of social cohesion: A literature review. **Social Indicators Research**, 132, 579-603. DOI: 10.1007/s11205-016-1314-5.